المحاور السبعة لبناء الديمقراطية وانطلاق التنمية

أ.د. علي السلمي

تموج الساحة السياسية المصرية في الآونة الأخيرة بكثير من الأنباء والتيارات المتناقضة. فهناك من يؤكدون قرب حل مجلس الشعب مستندين إلى تمرير قانون تخصيص أربعة وستين مقعداً للمرأة ولفترة دورتين فقط، بينما يرى آخرون هذا الاحتمال غير وارد حيث أنه لا يمكن حل مجلس الشعب لانتفاء الضرورة التي نص عليها الدستور وأنه لم يتم إعادة تحديد الدوائر الانتخابية بعد إضافة الدوائر المخصصة للمرأة، كما أن قيادات مهمة في الحزب الوطني ومجلس الشعب قد نفت هذه المقولة.

وفي الوقت الذي خصصت صحف الحكومة جانباً مهماً من اهتمامها لنقد تجربة الانتخابات الرئاسية في إيران وفضح سلبياتها، فإنها لم تتعرض - ولو من قبيل المقارنة العابرة - لحالة الغموض الذي تحيط بالانتخابات الرئاسية القادمة في مصر بعد عامين!

وسواء تم حل مجلس الشعب وأجريت الانتخابات التشريعية مبكرة أو استكمل المجلس مدته وتقرر إجراء الانتخابات في موعدها المقرر العام القادم، فإن القضية الأساسية المطلوب التصدي لها بكل حسم هي كيف تتم الانتخابات بما يضمن نزاهتها وتعبيرها بصدق وشفافية عن اختيارات المواطنين أصحاب الحق الأصيل في اختيار من يحكمهم.

إن لب اللعبة الديمقراطية يكمن في فلسفة وأساليب إدارة العملية الانتخابية بدءاً من تحديد الدوائر وإعداد جداول الناخبين مروراً بتمكين مرشحي الأحزاب والقوى السياسية والمستقلين من تقديم طلبات الترشيح من دون موانع وإتاحة الفرص لهم للتواصل

مع الجماهير نحرية، ثم تيسير عملية الاقتراع بعيداً عن التضييق الأمني وتدخلات جهات الإدارة، وانتهاء بفرز الأصوات وإعلان النتائج نحيادية وأمانة.

وتستكمل اللعبة الديمقراطية بأن يكلف الحزب أو الأحزاب الفائزة بأغلبية الأصوات بتشكيل حكومة حزبية أو ائتلافية تتقدم للمواطنين ببرنامج تنفيذي يترجم برنامجها الانتخابي إلى واقع يلمسه الناس، وتكون دائماً خاضعة للتقييم والمساءلة الديمقراطية.

لقد انتهى عصر السيادة المطلقة للحكام وأصبحت صناديق الاقتراع الزجاجية هي آلية حسم الاختيارات الشعبية وفق ما ترتضيه أغلبية المواطنين.

وفي نظم الحكم الديمقراطية تسود الشفافية وتتضح الأوضاع في مختلف المجالات نحيث يمكن اكتشاف الأخطاء والانحرافات ومساءلة المتسببين فيها ومحاسبتهم وكلهم أمام القانون سواء.

ولو كانت مصر تعيش عصر الديمقراطية لما صار حالها إلى ما هي فيه الآن من هوان وتدهور وانهيار تنعكس كلها على مواطنيها الذين يعيش ما يقرب من نصفهم تحت خط الفقر.

إن المواطنين أصحاب البلد لا يعلمون من أمور حكمها وإدارتها شيئاً، فالوزراء يعينون ويقالون ويمنحون الأوسمة من دون تفسير أو توضيح، ثم تسند إليهم رئاسة بنوك وشركات لا يؤهلهم لها فشلهم في مناصبهم الوزارية ولا ما يقدم ضدهم من اتهامات بالفساد ولا كراهية المواطنين لهم، ثم يحصلون على رواتب خيالية لا يمكن تبريرها للملايين من أبناء المحروسة المتعطلين والمرضى والباحثين عن مأوى.

وبرغم أن دوائر الحكم لا تعترف بافتقاد الديمقراطية وتصر على أنها قطعت أشواطاً مهمة على طريق الإصلاح السياسي المزعوم، فإن المسئولية الوطنية تحتم تصحيح مسار الديمقراطية وتهيئة الظروف لخلق صيغة جديدة للتفاعل والتعامل الإيجابي مع مطالب الجماهير وتشوقها إلى الحرية والديمقراطية وما يترتب عليهما من إطلاق الطاقات وتعظيم الانطلاقات في مسيرة التنمية والتقدم.

وثمة محاور سبعة لا بد من اكتمالها لإعادة وضع مصر على طريق الديمقراطية والتنمية المستدامة والمساواة والعدالة، وتنبع كلها من إدراك الواقع المصري بكل ما فيه من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتقنية وثقافية نتيجة انفراد حزب واحد بالحكم لأكثر من ثلاثين عاماً في ظل حالة الطوارئ تعطلت خلالها الآلة الديمقراطية وتوقف تداول السلطة، وتكلست المفاهيم السياسية واهتزت القيم وفقدت المعايير والقواعد والنظم معانيها الحقيقية، وتدهور الأداء الوطني في كافة المجالات وعلى جميع المستويات.

كذلك تنبع تلك المحاور من متابعة ما حققته شعوب أخرى من تقدم ونمو وازدهار حضاري بفضل الحرية والديمقراطية في المقام الأول وبرغم أنها لا تملك من الإمكانيات المادية أو البشرية ما يتوفر لمصر.

1. ويتمثل المحور الأول في إقامة نظام حكم ديمقراطي يتوافق مع متطلبات العصر و متغيراته ويكرس حق المصريين في المشاركة الفاعلة في تقرير مصير الوطن ويوفر متطلبات أمن الوطن والمواطنين وتحقق السلام الاجتماعي المستدام، ويتم ذلك من خلال صياغة دستور جديد يعالج ثغرات ومثالب الدستور الحالي ويكرس مفاهيم الديمقراطية وسيادة القانون وتكافؤ الفرص والحد من السلطات اللانهائية لرئيس الجمهورية الذي يجب تحديد مدة ولايته بفترتين كل منهما أربع سنوات فقط على أن تتم صياغة الدستور الجديد بواسطة جمعية وطنية منتخبة ويوافق عليه الشعب في استفتاء عام يجري بعيداً عن تأثير وسلطان السلطة التنفيذية والحزب الحاكم.

2. ويتناول المحور الثاني قضية إعادة صياغة دور الدولة في إدارة المجتمع في إطار مسئوليتها الدستورية عن أمن الوطن وسيادته وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، في ذات الوقت الذي تلتزم فيه بحقوق المواطنين وحريتهم في الاختيار، وتهتم بتنسيق علاقات التكامل والتفاعل الإيجابي البناء بين سلطاتها وأجهزتها وبين مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك تنسيق أدوار وعلاقات قطاع الأعمال العام والقطاعين الخاص والتعاوني. وأن تساهم بإيجابية في ترسيخ قيم الحرية

والديمقراطية ونشر ثقافة العمل من أجل الوطن وتأكيد مفاهيم المواطنة والانتماء للوطن والتخلص من العصبيات المبنية على النوع أو العقيدة أو الأصول الاجتماعية.

3. أما المحور الثالث فيركز على تحقيق انطلاقة تنموية كبرى ومستدامة بمشاركة كاملة وفاعلة من كل عناصر المجتمع وطوائفه من دون تمييز بينهم بسبب النوع أو العقيدة، وتكريس نظم متكاملة لضمان النمو الاقتصادي المستدام وعدالة توزيع عوائد التنمية والقضاء على الفقر.

4. ويتعامل المحور الرابع مع قضية تغيير وتطوير الواقع الاجتماعي والثقافي وأسلوب إدارة المجتمع، والعمل على حل مشكلاته وتنمية ثرواته وقدراته، والسعي لتنظيم العلاقات وتوفير الصلاحيات لمختلف مؤسساته بالتناسب مع مسئولياتها، والتركيز على تنمية الموارد البشرية والاستثمار في بناء طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية بالتركيز على الصحة والتعليم وتكوين المهارات وتنمية القيادات.

5. ويؤكد المحور الخامس حتمية إتاحة فرص متساوية لمشاركة المرأة والشباب بفعالية في صنع المستقبل وتحمل مسئوليات متعادلة في أداء الواجبات الوطنية، والحصول على فرص متكافئة للعمل والنمو المجتمعي والثقافي والاقتصادي والسياسي ضمن جميع أبناء الوطن من دون تمييز بسبب النوع أو العمر.

6. ويهتم المحور السادس بتأكيد هوية مصر كمجتمع يؤمن بالليبرالية ويُبنى على أساس المواطنة ويترجم النص الدستوري الخاص بالمواطنة إلى واقع فعلي يعيشه المصريون مسلمين ومسيحيين وغيرهم من أصحاب الديانات والعقائد الأخرى يتمتعون بذات الحقوق ويؤدون نفس الواجبات.

7. أما المحور السابع والأخير فيتعامل مع قضية استعادة الدور المصري المؤثر في العلاقات الدولية وتأكيد استقلال قرار مصر في المواقف والمشكلات والخلافات الدولية وانطلاقه فقط من المصلحة الوطنية والقومية لمصر ويعمل على إزالة أو التخفيف من مصادر الاحتقان وما قد ينشأ من الشاقض في علاقات مصر مع بعض تلك الدول.

منشور بجريدة الوفد بتاريخ 7 مارس 2009